



المملكة الاردنية الهاشمية

دائرة الموازنة العامة

التقرير السنوي الثالث عشر 2017

آذار 2018





حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله



صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد المعظم

رؤيتنا

موازنة عامة شفافة تعزز أركان التنمية المستدامة

رسالتنا

تخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة وفق منهجيات متطورة تمكن الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية، من خلال إعداد موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وإعداد جداول تشكيلات الوظائف ومتابعة وتقييم أداء البرامج والمشاريع والأنشطة

قيمنا الجوهرية

الشفافية

النزاهة

العدالة

التشاركية

تحمل المسؤولية

إتقان العمل

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
5	الإفتتاحية
6	استراتيجية دائرة الموازنة العامة
8	خدمات دائرة الموازنة العامة:
8	- برنامج الادارة والخدمات المساندة
9	- برنامج تطوير منهجية الموازنة
11	- الهيكل التنظيمي لدائرة الموازنة العامة
13	إنجازات دائرة الموازنة العامة لعام 2017
22	آلية اعداد الموازنة العامة
23	الجدول الزمني لمراحل اعداد الموازنة
24	التطلعات المستقبلية
25	مفاهيم مستخدمة
26	الملحق الاحصائي

الافتتاحية

يسرني أن أقدم التقرير السنوي الثالث عشر لدائرة الموازنة العامة الذي يحوي أبرز انجازات الدائرة في عام 2017 واستراتيجية الدائرة التي تساهم من خلالها في تحقيق الاهداف الوطنية للدولة والارتقاء بمكانة الاردن على المستويين الدولي والاقليمي في شتى المجالات، وعلى وجه الخصوص في مجال ادارة المالية العامة. وقد تصدر ابرز الاعمال التي تم انجازها في العام الماضي البدء بتطبيق نهج اللامركزية الهادف إلى تمكين المواطنين من المشاركة الايجابية في صنع القرار التنموي وذلك من خلال تحديد احتياجاتهم وأولوياتهم التنموية والتي ستعكس ايجاباً على مستوى معيشتهم وتحسين نوعية الخدمات المقدمة لهم وبما يضمن توزيع منافع التنمية على مختلف مناطق المملكة، الامر الذي يسهم في تعزيز دور المواطن في عملية اتخاذ القرار الحكومي وتوجيه السياسات الحكومية نحو العمل على تعظيم المنافع والخدمات الحكومية المقدمة لهم.

وأود الاشارة في هذا المقام الى ان جهود دائرة الموازنة العامة الحثيثة في تبني افضل الممارسات العالمية في مجال اعداد وتنفيذ الموازنة، قد أثمرت عن حصول الاردن على نتيجة 63 بالمائة في معيار شفافية الموازنة ضمن مسح مؤشر الموازنة المفتوحة، متصدرا بهذه النتيجة دول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، وحائزاً المرتبة 24 من بين الدول المشاركة في المسح والبالغ عددها 115 دولة لعام 2017.

ولا يفوتني ان اشكر الزميلات والزملاء العاملين في دائرة الموازنة العامة على اخلاصهم وتفانيهم في تحقيق انجازات الدائرة، راجيا ان يساهم هذا التقرير في تزويد القارئ الكريم بما يحتاجه من معلومات وبيانات مفيدة. وأدعو المولى عز وجل أن يوفقنا جميعاً لخدمة هذا الوطن العزيز وقائده المفدى جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه .

والله ولي التوفيق،

مدير عام دائرة الموازنة العامة

د. محمد احمد الهزايمة

استراتيجية دائرة الموازنة العامة

قامت دائرة الموازنة العامة بإعداد الخطة الاستراتيجية للأعوام (2017-2019) والتي تميزت بواقعيته ومواكبتها لمتطلبات التطور وتعزيز موقع المملكة على خارطة الإقليمية في مجال ادارة الموازنة العامة. وقد تضمنت الخطة الأولويات والمحاور للمرحلة المقبلة والرامية إلى تجسيد رؤية الدائرة المتمثلة في " موازنة عامة شفافة تعزز أركان التنمية المستدامة"، وتحقيق رسالتها التي تمثلت في " تخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة وفق منهجيات متطورة تمكن الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية، من خلال إعداد موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وإعداد جداول تشكيلات الوظائف ومتابعة وتقييم أداء البرامج والمشاريع والأنشطة".

وتسعى دائرة الموازنة العامة في خطتها الاستراتيجية إلى المساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية التالية:

- 1- تحقيق معدلات نمو مستدام لضمان مستوى معيشة جيد لجميع المواطنين.
 - 2- تحقيق التوازن التنموي بين المحافظات في ضوء تطبيق نهج اللامركزية.
 - 3- الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي وضبط عجز الموازنة وبناء نظام مالي كفؤ وقليل المخاطر.
 - 4- تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والعدالة في توزيعها.
- وللمساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية المذكورة، فقد تضمنت الخطة عدداً من الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الدائرة إلى تحقيقها تمثلت في ما يلي:

- 1- المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة.
 - 2- تطوير نهج اعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وتعزيز مبادئ الشفافية ومواكبة أفضل الممارسات والمفاهيم العالمية المعاصرة في إدارتها.
 - 3- المساهمة في ضبط التوظيف بما يسهم بالاستخدام الكفؤ للموارد المالية.
 - 4- تعزيز القدرات المؤسسية للارتقاء بمستوى أداء الدائرة.
- كذلك تضمنت الاستراتيجية عدداً من السياسات والإجراءات التنفيذية ما يلي:

- 1- الحفاظ على مستوى أمن لعجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.
- 2- تخفيض الدعم المقدم للوحدات الحكومية بشكل تدريجي.

- 3- المساهمة في توجيه وضبط الانفاق العام وفقاً للأولويات الوطنية.
- 4- تعميق تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج.
- 5- إيلاء المزيد من الاهتمام بالجانب التحليلي للإنفاق العام.
- 6- تحسين موقع الاردن عالميا في مجال شفافية الموازنة.
- 7- ضبط التوظيف بحيث يكون على أساس الاحتياجات الفعلية للدوائر الحكومية.
- 8- تحسين الخدمات.
- 9- رفع كفاءة الموارد البشرية.
- 10- تحسين بيئة العمل الداخلية.
- 11- دعم ثقافة الإبداع والابتكار في الدائرة.

كما تستند الخطة الاستراتيجية الى مجموعة من القيم الجوهرية تتمثل بالشفافية والنزاهة والعدالة والتشاركية وتحمل المسؤولية وإتقان العمل.

ولتحقيق الأهداف الاستراتيجية المذكورة تقوم الدائرة بتنفيذ برنامجين رئيسيين هما برنامج الإدارة والخدمات المساندة وبرنامج تطوير منهجية الموازنة كما هو مفصل لاحقاً.

الأهداف الاستراتيجية لدائرة الموازنة العامة ومؤشرات قياس الاداء

القيمة الفعلية 2017	القيمة الفعلية 2016	القيمة الفعلية 2015	مؤشر قياس الاداء	الأهداف الاستراتيجية
-5.1%	-6.2%	-6.8%	نسبة عجز/ وفر الموازنة قبل المساعدات الى الناتج المحلي الاجمالي	المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة
79%	79%	76.5%	نسبة تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج وخارطة الحسابات ضمن الاطار المالي متوسط المدى	مواكبة أفضل الممارسات العالمية المعاصرة في إدارة الموازنة
63	-	55	مؤشر الموازنة المفتوحة للاردن وفقا لاستبيان الموازنة المفتوحة لمنظمة شراكة الموازنة الدولية (نقطة) / يقاس كل سنتين	تعزيز وترسيخ مبادئ الشفافية والافصاح والمشاركة في ادارة الموازنة العامة
90%	89%	88%	نسبة رضا متلقي الخدمة	تعزيز القدرات المؤسسية وتطوير الكوادر البشرية في الدائرة
85.8%	85.1%	78.9%	نسبة رضا الموظفين	

خدمات دائرة الموازنة العامة

انطلاقاً من الحرص على تحقيق رسالة وأهداف دائرة الموازنة العامة، تقوم الدائرة بتنفيذ الخدمات والمهام والواجبات المنوطة بها لتغطي كافة نشاطاتها على نحو يقلل من التداخل في المهام والازدواجية في الواجبات بين المديرية والوحدات المختلفة، وتتوزع الخدمات التي تقوم بها الدائرة على برنامجين رئيسيين وهما:

1- برنامج الإدارة والخدمات المساندة:

يهدف هذا البرنامج الى تقديم كافة الخدمات الادارية والمالية المساندة لجميع المديرية ويرتبط بهدف استراتيجي هو تعزيز القدرات المؤسسية وتطوير الكوادر البشرية في الدائرة ، كما يتضمن البرنامج الانشطة والمشاريع التالية:

- الخدمات الادارية والمساندة.
- مشروع استخدام الطاقة الشمسية.

اما عن الخدمات التي يقدمها البرنامج فهي على النحو التالي:

- توفير البنية التحتية الملائمة للموظفين.
- تنظيم كافة الشؤون الادارية والمالية للدائرة والبيانات المتعلقة بها.
- إعداد الخطة التدريبية لموظفي الدائرة.
- تطوير وتحديث أنظمة وبرمجيات الحاسوب.
- عقد ورش عمل.
- طباعة كافة الوثائق المتعلقة بالدائرة.

وتنطاط مهمة الإشراف على تنفيذ البرنامج بمساعد المدير العام للشؤون الادارية والمالية. ويرتبط تنفيذ هذا البرنامج بمديرية الشؤون الادارية والمالية ومديرية الحاسوب والمعرفة ووحدة الرقابة الداخلية ووحدة تطوير الاداء المؤسسي.

2- برنامج تطوير منهجية الموازنة:

يهدف هذا البرنامج الى تعميق تطبيق المنهجيات والمفاهيم العالمية المعاصرة في ادارة الموازنة مثل الاطار المالي متوسط المدى والموازنة الموجهة بالنتائج وتطبيق خارطة الحسابات وقياس مستوى الانجاز، ويرتبط بهذا البرنامج ثلاثة اهداف استراتيجية كالتالي:

- المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة.
- مواكبة أفضل الممارسات العالمية المعاصرة في ادارة الموازنة.
- تعزيز وترسيخ مبادئ الشفافية والإفصاح والمشاركة في ادارة الموازنة العامة.

كما يتضمن هذا البرنامج الرئيسي الانشطة والمشاريع التالية:

- إعداد قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية ونظام تشكيلات الوظائف.
- مشروع تعزيز تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج.

اما الخدمات التي يقدمها هذا البرنامج فهي على النحو التالي:

- تحضير مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية.
- اصدار بلاغ اعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- اعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية .
- متابعة اقرار مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية.
- تنفيذ ومتابعة قانون الموازنة العامة .
- اصدار ملحق موازنة.
- احداث مادة أو بند أو برنامج أو مشروع جديد في قانون الموازنة العامة و قانون موازنات الوحدات الحكومية .
- اصدار نظام تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية .
- اصدار دليل المواطن للموازنة العامة .

● ابداء الرأي في البيانات المالية الختامية للوحدات الحكومية والمؤسسات العامة وموازنات بعض المؤسسات غير المدرجة في قانون موازنات الوحدات الحكومية.

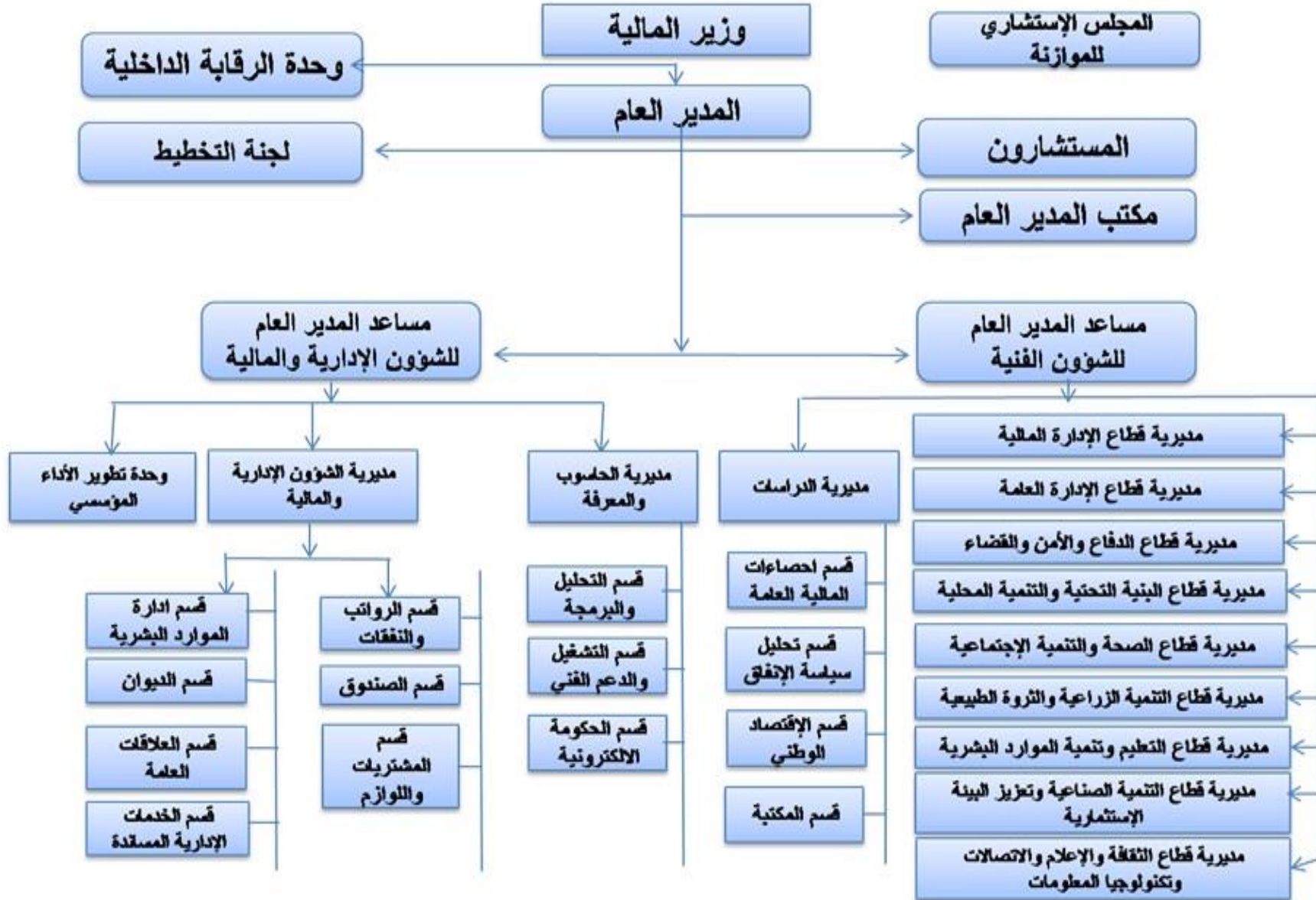
● تقديم الاستشارات وإبداء الرأي حيال العديد من القضايا المالية والادارية.

● اصدار التقارير الدورية حول مستوى الانفاق والانجاز بالمشاريع الرأسمالية للوزارات والدوائر الحكومية.

وتنطاط مهمة الإشراف على تنفيذ البرنامج بمساعد المدير العام للشؤون الفنية. ويرتبط تنفيذ هذا البرنامج بمديريات قطاعات الموازنات ومديرية الدراسات.

وتجدر الاشارة الى انه قد تم رصد المخصصات اللازمة في قانون الموازنة العامة لعام 2017 لتنفيذ البرنامجين السابقين، حيث تم رصد مبلغ (975,000) دينار لبرنامج الإدارة والخدمات المساندة ومبلغ (1,268,000) دينار لبرنامج تطوير منهجية الموازنة. هذا ويظهر المخطط التالي الهيكل التنظيمي لدائرة الموازنة العامة متضمناً مختلف المديريات والوحدات العاملة في عام 2017:

الهيكل التنظيمي لدائرة الموازنة العامة



توزيع اعداد الموظفين حسب المديرية

العدد	المديرية
2	الإدارة العليا
5	مكتب المدير العام
3	وحدة الرقابة الداخلية
5	قطاع الإدارة المالية
5	قطاع الإدارة العامة
5	قطاع الدفاع و الأمن و القضاء
5	قطاع البنية التحتية و التنمية المحلية
5	قطاع الصحة و التنمية الاجتماعية
5	قطاع التنمية الزراعية و الثروة الطبيعية
5	قطاع التعليم و تنمية الموارد البشرية
5	قطاع التنمية الصناعية و تعزيز البيئة الإستثمارية
5	قطاع الثقافة و الاعلام و الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات
8	مديرية الدراسات
7	مديرية الحاسوب و المعرفة
38	مديرية الشؤون الادارية و المالية
4	وحدة تطوير الاداء المؤسسي
16	المعارين / المجازين / المنتدبين
128	المجموع

توزيع الموظفين حسب المؤهل الوظيفي

العدد	المؤهل
7	دكتوراه
19	ماجستير
65	بكالوريوس
6	دبلوم كلية مجتمع
8	ثانوية عامة
23	دون الثانوية
128	المجموع

إنجازات دائرة الموازنة العامة لعام 2017

أولاً: إعداد قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية

- البدء بإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2018 واللذان تم إقرارهما بموجب قانون رقم (1) لسنة 2018 قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2018 وقانون رقم (2) لسنة 2018 قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2018 بتاريخ 2018/1/15 ، وتم نشرهما بالجريدة الرسمية بتاريخ 2018 /1/16 العدد (5496).

ثانياً : إعداد نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية

- متابعة إعداد مشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2017. وقد تم إقراره بموجب نظام رقم (55) لسنة 2017 نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2017 بتاريخ 2017/5/10. وتم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 2017/6/8 العدد (5466).
- البدء بإعداد مشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2018، بالتزامن مع إعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2018.

ثالثاً: إعداد تقارير حول تقييم الأداء للموازنة العامة

- قامت دائرة الموازنة العامة بإعداد تقارير شهرية حول أداء الموازنة العامة خلال عام 2017، تتضمن تقييم أداء الموازنة العامة خلال عام 2017 مقارنة مع عام 2016 .

رابعاً: الإجابة على توصيات اللجنة المالية في مجلس النواب واللجنة المالية والاقتصادية في مجلس

الأعيان

- في إطار متابعة الحكومة لتوصيات اللجنة المالية في مجلس النواب واللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأعيان ، قامت دائرة الموازنة العامة بإعداد مصفوفة خاصة للإجابة على توصيات اللجنة المالية في مجلس النواب وتوصيات اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأعيان حول مشروع

قانون الموازنة العامة و قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2017. حيث تم فيها تحديد التوصية وموضوعها والجهة المعنية بالرد والإجراءات التي تم اتخاذها من قبل الجهات المعنية وتزويد مجلسي النواب والاعيان بها.

خامساً: إعداد التقارير الربعية لعام 2017 حول تقدم سير العمل بخصوص منظومة النزاهة الوطنية وإعداد التقرير الشامل بإنجازات الدائرة بهذا الخصوص

● وفقاً لمتطلبات الخطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية لتنفيذ المشاريع التي تقع مسؤولية تنفيذها على دائرة الموازنة العامة، فقد قامت الدائرة بعمل تقرير ربعي حول تقدم سير العمل في المشاريع التي تقع مسؤولية تنفيذها على الدائرة. وتتضمن هذه المشاريع اعداد الموازنات على أساس الموازنة الموجهة بالنتائج، وعمل مراجعة ربعية للإنفاق الحكومي الرأسمالي متضمنة مقارنة نسب الانجاز وحجم الانفاق مع الاخذ بعين الاعتبار مصادر التمويل لكل منها، وإيجاد آلية تضمن ربط إقرار الموازنات وجداول التشكيلات بشكل متزامن، وعمل دراسة للمؤسسات المستقلة فيما يتعلق بموازنات هذه المؤسسات ومواردها واعداد موظفي هذه المؤسسات ومدى الحاجة لهم واعادة توزيع الموظفين وإيجاد آليات مناسبة للتعامل مع العدد الفائض عن حاجة المؤسسات. كما تتضمن المشاريع إيجاد آلية لزيادة مستوى التنسيق بين ديوان المحاسبة ودائرة الموازنة العامة قبل رصد المخصصات للمشاريع المتعثرة التي لم تحقق أهدافها من اجل الوقوف على أسباب التعثر وتعزيز المساءلة بشأنها والبت بجدوى استمرارية حجز مخصصات لها.

سادساً: أهم التطورات المتعلقة بتطبيق المفاهيم والمنهجيات الحديثة في ادارة الموازنة

● متابعة تطبيق المفاهيم والمنهجيات الحديثة في إدارة الموازنة فيما يتعلق بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل. حيث تضمنت الفرضيات التي تم الاستناد اليها في اعداد مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2018، "رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية في كل من قطاع النقل والطاقة والتعليم والصحة والمياه والطرق والاتصالات"، و"متابعة رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية لشؤون المرأة الاردنية في موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية حسب الأولويات والامكانات المالية المتاحة"، و "رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المهام والالتزامات جراء دخول قانون حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة لعام 2017 حيز التنفيذ". كما حرصت دائرة الموازنة العامة على الأخذ بعين الاعتبار احتياجات المرأة والطفل

من خلال ابراز المخصصات المالية اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات في مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2018 انسجماً مع مفهوم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.

● وفيما يتعلق بجانب تعزيز حقوق الانسان في المملكة، ووفقاً لمنهج ادماج مفاهيم حقوق الانسان عند صياغة الموازنة العامة للدولة وتحقيقاً لأهداف الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وتنفيذا لخططها الاستراتيجية بتقديم خدمات افضل للمواطنين مما يسهم وبشكل رئيسي بتعزيز حقوق الانسان المتمثلة بحق الأمن والحماية الاجتماعية والصحة والتعليم والترفيه، حرصت دائرة الموازنة العامة عند إعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2018 على رصد المخصصات المالية اللازمة للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لتعزيز حقوق المواطنين في ضوء الموارد المالية المتاحة، حيث استندت دائرة الموازنة العامة الى مجموعة من التوجهات في اعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2018 والتي من أبرزها، "الاستمرار في تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان الهادفة الى تعزيز منظومة حقوق الانسان في المملكة، ومواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة الاردنية وبما يساعد على تمكين المرأة في جميع نواحي الحياة"، "تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي وايصال الدعم لمستحقيه من ذوي الدخل المحدود والمتوسط"، و"ترسيخ معايير النزاهة لإيجاد بيئة وطنية مناهضة للفساد وتعزيز القيم السلوكية والأخلاقية وبناء اطر الحوكمة الرشيدة وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وتكريس انفاذ قانون النزاهة ومكافحة الفساد كأساس لمبدأ سيادة القانون".

● قامت دائرة الموازنة العامة بإصدار خططها الاستراتيجية الجديدة للأعوام 2017-2019، حيث تعكس الخطة توجهات دائرة الموازنة العامة خلال سنوات الخطة لمواكبة التطورات والتحديات الجارية في مجال اصلاح الادارة المالية العامة وتبني الممارسات العالمية الجيدة والمنهجيات الحديثة في مجال اعداد وتنفيذ الموازنة لتحقيق الأهداف والاولويات الوطنية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدائرة وتعميق القيم الجوهرية التي تستند اليها الدائرة.

● تم عند اعداد موازنة عام 2018 إدراج بند جديد ضمن الموازنة تحت مسمى شبكة الأمان الاجتماعي/ الدعم النقدي لمستحقيه بقيمة 171 مليون دينار في عام 2018 ضمن إطار التوجه للتحويل إلى دعم المواطن الأردني المستحق بدل دعم السلع. وتضمن قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2018 مسمى "جهاز الامن والسلامة العامة" والذي يشمل اجهزة الامن العام وقوات الدرك والدفاع المدني. وتم تصنيف بنود انفاقها وفقاً لتصنيف بنود خارطة الحسابات. وقامت كافة الوحدات الحكومية سواء التي تطبق النظام المالي الحكومي او التي لا تطبق النظام المالي الحكومي بتطبيق احكام قانون الموازنة العامة بالالتزام فيما يتعلق بنقل المخصصات المالية، وذلك لغايات

التزام الوحدات الحكومية بالمخصصات والاعراض المحددة في قانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2018 ولتفادي اي تشوهات في الموازنات وضمان ضبط النفقات.

- التعاون مع مشروع تعزيز شفافية ومساءلة موازنات الوحدات الحكومية وتقييم الاحتياجات المالية الممول من السفارة البريطانية بهدف تعزيز وتطوير الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات الأداء الرئيسية لكل من وزارة التربية والتعليم ووزارة الزراعة ووزارة النقل. وتحليل الوضع القائم لبيئة العمل في الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.
- من جانب سعي الدائرة لتعزيز قدرات محلي الموازنة والارتقاء بدورهم في مجال التحليل المالي لتعميق تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج، قامت دائرة الموازنة العامة بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي بإجراء تدريب لمحلي الموازنات والباحثين الاقتصاديين حول اساليب تحليل موازنات الوحدات الحكومية واعداد التقارير بهذا الخصوص، حيث تم تدريبهم من قبل خبراء الاتحاد الاوروبي حول اساليب التحليل المالي وتحليل الميزانيات وانواع التحليل المرتبطة.

سابعاً: تعزيز مبدأ الشفافية في شؤون الموازنة العامة

- اصدار وثيقة "دليل المواطن للموازنة العامة للسنة المالية 2017" بهدف تقوية قنوات الاتصال وتمتين الثقة المتبادلة بين المواطن والحكومة وتعزيز المشاركة الواعية في شؤون الموازنة العامة. وتعتبر الوثيقة عن التزام الدائرة بتعزيز الشفافية حول حجم وهيكل ايرادات المملكة ونفقاتها، اضافة الى تمكين المواطن الاردني من الوصول الى اكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات المتعلقة بالموازنة والتي من شأنها ان تتيح له التعرف على حجم المخصصات المالية الموجهة للقطاعات الاقتصادية والخدمات العامة التي لها مساس مباشر بحياة المواطن اليومية، وبما يفضي الى تحقق الفهم الكامل للمواطن حول مصادر الانفاق العام وواجه انفاقه.
- حصول الاردن على نتيجة 63 بالمائة في معيار شفافية الموازنة (Budget Transparency) ضمن مسح مؤشر الموازنة المفتوحة (OBI) لعام 2017 الذي أجرته منظمة شراكة الموازنة الدولية (IBP) في واشنطن متقدماً بذلك 8 نقاط عن نتيجة المسح السابق الذي أجرته المنظمة لعام 2015 والبالغة 55 بالمائة، حيث احتل الأردن بهذه النتيجة المرتبة الاولى على مستوى منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، كما احتل المرتبة 24 من بين الدول المشاركة في المسح والبالغ عددها 115 دولة لعام 2017، حيث يتم اجراء المسح مره كل سنتين. وقد جاء هذا التقدم بفعل التطورات والتحسينات التي تمت خلال السنتين الأخيرتين على اجراءات اعداد الموازنة العامة وتفاصيل ونوعية البيانات والمعلومات الواردة في وثائق الموازنة والتقارير الصادرة ذات العلاقة.

- ولإضفاء المزيد من الشفافية على عملية اعداد الموازنة العامة للدولة، قامت دائرة الموازنة العامة بنشر مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2018 بعد صدورهما على الموقع الإلكتروني للدائرة ليتسنى للجميع الاطلاع عليها وابداء الملاحظات حولها.

ثامناً: إعداد التقرير السنوي

- قامت دائرة الموازنة العامة في عام 2017 بإعداد التقرير السنوي الثاني عشر لعام 2016، حيث تضمن هذا التقرير الدور التنموي للموازنة العامة واستراتيجية دائرة الموازنة العامة والخدمات التي تقدمها الدائرة بالإضافة الى انجازات الدائرة وتطلعاتها المستقبلية.

تاسعاً: ترجمة قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية

- تم ترجمة قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2017 إلى اللغة الإنجليزية ونشرهما على الموقع الإلكتروني للدائرة. كما تم بدء العمل على ترجمة مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2018 .

عاشراً: الرقابة الداخلية (مالية وادارية وفنية)

- اعداد دليل إجراءات التدقيق وخطة العمل الرقابية سنوياً واخذ موافقة عطوفة المدير العام ومصادقة معالي الوزير عليها حسب الاصول.
- اعداد تقارير رقابية شهرية وتقرير سنوي يتم رفعها لمعالي وزير المالية حسب الاصول.
- رفع تقارير رقابية لعطوفة المدير العام تبين الاخطاء والسلبيات ومتابعة تصويبها.
- القيام بإجراء الزيارات الرقابية الفجائية (مالية و ادارية و فنية) على كافة مديريات واقسام الدائرة و بيان الاخطاء في حال وجودها و الية تصويبها.

حادي عشر: اللامركزية المالية

- البدء بتطبيق نهج اللامركزية من خلال إعداد موازنات رأسمالية للمحافظات وتضمينها في الموازنة العامة لعام 2018 وذلك لغايات توسيع مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد الاحتياجات والأولويات التنموية للمحافظات وبما يساعد على توزيع منافع التنمية على جميع محافظات المملكة. وتم لأول مرة رصد المخصصات المالية للموازنات الرأسمالية للمحافظات والتي تمثل مشاريع جديدة بقيمة 220 مليون دينار او ما نسبته 19% من إجمالي النفقات الرأسمالية، وادراج مشاريع

موازنات للمحافظات في موازنة عام 2018. كما تم رصد المخصصات المالية لإدامة عمل مجالس المحافظات والبالغة (3) مليون دينار في موازنة عام 2018.

ثاني عشر: التعاون مع مشروع الاصلاح المالي وإدارة المالية العامة

- في اطار متابعة الجهود لتعميق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج واستكمال متطلبات هذا المفهوم من خلال إيجاد آلية فاعلة لمتابعة وتقييم مؤشرات قياس أداء الوزارات والدوائر الحكومية، وضمن إطار تعزيز الشراكة بين الوزارات والدوائر الحكومية من جهة ودائرة الموازنة العامة من جهة أخرى، فقد تم بالتعاون مع مشروع اصلاح وادارة المالية العامة الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) عقد ورشة عمل لتعزيز قدرات محلي الموازنة في مجال مراجعة وتحليل مؤشرات قياس الأداء وتعزيز تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج.
- وقد قامت دائرة الموازنة العامة وبالتعاون مع وزارة الداخلية ومشروع اصلاح وادارة المالية العامة الممول من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID) بعقد ثلاث ورشات عمل توعوية وتدريبية للحكام الإداريين ومساعديهم وموظفي مديريات التنمية المحلية والمدراء التنفيذيين في المحافظات في اقليم المملكة الثلاثة، اقليم الشمال (اربد، المفرق، جرش، عجلون) و اقليم الوسط (العاصمة، البلقاء، الزرقاء، مادبا) و اقليم الجنوب (الكرك، معان، الطفيلة، العقبة)، حيث تم خلالها شرح دليل اجراءات اعداد موازنات المحافظات لعام 2018 والذي تم اعداده من قبل دائرة الموازنة العامة بالتعاون مع مشروع اصلاح وادارة المالية العامة. وبهدف تسهيل مهمة اقرار مشاريع موازنات المحافظات لعام 2018 من قبل مجالس المحافظات، قامت دائرة الموازنة العامة ايضاً بالتعاون مع وزارة الداخلية ومشروع اصلاح وادارة المالية العامة الممول من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID) بعقد لقاءات واجتماعات مع مجالس المحافظات الاثني عشر لتوضيح آلية واجراءات اعداد وقرار موازنات المحافظات لعام 2018.

ثالث عشر : مشروع قانون تنظيم الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية

- إعداد مشروع (قانون تنظيم الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية لسنة 2017) وذلك بهدف تنظيم عملية إدارة المال العام في المملكة وتحديد مسؤوليات وادوار الجهات الرسمية في إدارته والرقابة والإبلاغ والتدقيق. كما يأتي أيضا لغايات وضع الأسس المؤسسية الناظمة والكفيلة بإعداد قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية وتنفيذهما والرقابة عليهما بشكل يراعي الإطار الكلي للاقتصاد الوطني وتعزيز الاستقرار المالي وتقديم الخدمات الحكومية بكفاءة ضمن معايير محددة قابلة للقياس وإجراءات متابعة

واضحة. كما يأتي انسجاماً مع الممارسات الدولية الفضلى في شمولية التغطية القانونية لجميع مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية والرقابة عليها. وقد أقر مجلس الوزراء مشروع القانون في جلسته المنعقدة بتاريخ 2017/8/9 مع الأسباب الموجبة له وأحالته إلى مجلس النواب بتاريخ 2017/8/21 للنظر في إقراره.

رابع عشر: الحوسبة

وفي هذا المجال تم إنجاز ما يلي :

- المتابعة والإشراف على تطبيق وصف وتصنيف الوظائف الجديد الخاص بنظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- العمل على تزويد المديریات والوحدات في الدائرة بأية كشوفات وجدول لها علاقة بعمل الدائرة.
- تطوير نظام الموقع الإلكتروني الخارجي للدائرة والعمل على استضافته في مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني.
- تطوير ومتابعة نظام جائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية.
- المشاركة مع فريق العمل المشكل في دائرة الموازنة العامة والمكلف بإعداد نظام المناقلات للوحدات الحكومية.
- المشاركة في إعداد الحساب الختامي للوحدات الحكومية بالتعاون مع وزارة المالية.
- إصدار التقارير الخاصة بمشروع قانون الموازنة العامة لغايات مناقشات مجلس النواب والإدارة العليا.
- المتابعة والإشراف فنياً على إدخال بيانات نظام التشكيلات وإصداره للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- الاستمرار في تقديم الدعم الفني لموظفي الدائرة من خلال صيانة أجهزة الحاسوب والشبكة وتوابعها ومتابعة تقديم الدعم الفني لمستخدمي نظام GFMIS.
- المساهمة في دراسة احتياجات الوزارات والدوائر الحكومية من أجهزة الحاسوب وتوابعها من خلال المشاركة في لجنة الشراء الخاصة بأجهزة الحاسوب في مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني.
- تطوير سياسات لكلمات المرور وتعميمها على موظفي الدائرة وعقد ورشات عمل للتوعية بمفاهيم إدارة المعرفة ونظام حفظ امن وسرية المعلومات ومتابعة تنفيذ الأنشطة المدرجة في استراتيجية إدارة المعرفة.
- متابعة تجديد عقد استضافة الموقع الإلكتروني الخارجي للدائرة وخدمة الانترنت مع مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني ورخصة برنامج مضاد الفيروسات.

- تطوير الموقع الالكتروني الجديد للدائرة.
- تطوير ومتابعة نظام التكافل الخاص بالدائرة.
- المتابعة والاشراف فنيا على ادخال بيانات قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية واصدارهما باللغتين العربية والانجليزية.
- المتابعة والاشراف فنيا على تنفيذ ادوات الموازنة (اوامر مالية، حوالات، مناقلات، مواقف مالية).
- تحميل بيانات الموازنة على ملف اكسل لغايات مشروع GFMIS.
- التعاون مع مشروع الاصلاح المالي لإنشاء غرفة خوادم رئيسية ذات مواصفات عالية.
- انشاء نظام الرزنامة الالكترونية الخاص بالدائرة.
- انشاء قاعدة بيانات اكسل خاصة ببيانات قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية على مدار سنوات سابقة.

خامس عشر: تعزيز القدرات المؤسسية في الدائرة

- شاركت الدائرة بنحو (28) دورة تدريبية داخلية وخارجية وورشة عمل خلال عام 2017، وذلك لتنمية مهارات موظفيها وتعزيز قدراتهم للقيام بالمهام والواجبات الموكولة إليهم على أكمل وجه وذلك على النحو التالي:

أولاً: الدورات التدريبية وورش العمل الداخلية لعام 2017

الرقم	عنوان الدورة	عدد الموظفين	الجهة المنظمة	مكان انعقاد الدورة	الفترة
1.	تطوير إدارات التدريب والتخطيط الوظيفي.	1	وزارة التخطيط	عمان	2017/1/5-1/3
2.	المنهجيات الحديثة في تحليل الاحتياجات التدريبية.	1	غرفة تجارة عمان	عمان	2017/1/23-1/21
3.	Training Program on the Right to Information for Jordanian.	1	اليونسكو UNESCO	عمان	2017/3/9-3/7
4.	الدورة التدريبية التأسيسية لحقوق الإنسان.	3	مركز حقوق الإنسان	عمان	2017/3/22-3/21
5.	الدورة التدريبية التأسيسية لحقوق الإنسان.	1	مركز حقوق الإنسان	عمان	2017/4/1-3/31
6.	Training workshop on Public-Private Partnerships.	1	Expertise	عمان	2017/4/27-4/23
7.	تقييم وتطوير المواقع الالكترونية الحكومية الرسمية.	1	USAID	عمان	2017/5/4-5/2
8.	الاقتصاد وقضايا المعاصرة.	1	مجموعة آفاق للإعلام	عمان	2017/5/31-5/30
9.	التطبيقات العملية لمؤشرات الأداء.	1	غرفة تجارة عمان	عمان	2017/7/19-7/17
10.	مالية لغير الماليين.	1	غرفة تجارة عمان	عمان	2017/7/19-7/17
11.	مؤتمر بصمة التغيير 12 بالموارد	1	شركة المرجع	عمان	2017/7/18-7/17

الرقم	عنوان الدورة	عدد الموظفين	الجهة المنظمة	مكان انعقاد الدورة	الفترة
	البشرية.				
12.	مفاهيم التمييز.	1	مركز الملك عبدالله للتميز	عمان	2017/8/2-8/1
13.	استراتيجيات وتقنيات إعداد وإدارة العقود والحد من المخاطر المالية القانونية.	1	غرفة تجارة عمان	عمان	2017/9/13-9/11
14.	تنمية مهارات إعداد التقارير والمحاضر.	1	غرفة تجارة عمان	عمان	2017/9/20-9/18
15.	إكسل متقدم	1	غرفة تجارة عمان	عمان	2017/9/20-9/18
16.	الإدارة المالية المتقدمة وإدارة المخاطر.	1	غرفة تجارة عمان	عمان	2017/9/13-9/11
17.	التخطيط الاستراتيجي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن.	2	معهد الإدارة العامة	عمان	2017/10/30-10/22
18.	علم فن وإدارة الأداء.	1	غرفة تجارة عمان	عمان	2017/12/13-12/11
19.	المهارات القيادية و التخطيط للإدارة الوسطى.	2	غرفة تجارة عمان	عمان	2017/12/20-12/18

ثانياً : الدورات الخارجية لعام 2017

الرقم	عنوان الدورة	عدد الموظفين	الجهة المنظمة	مكان انعقاد الدورة	الفترة
1.	مهارات إعداد استراتيجيات وسياسات التنمية المحلية.	1	المعهد العربي للتخطيط	الكويت	2017/1/26-1/22
2.	أطر إدارة مخاطر المالية العامة.	2	صندوق النقد الدولي	الكويت	2017/1/26-1/23
3.	Public Finance Management.	1	برنامج التدريب الهولندي	هولندا	2017/3/3-2/27
4.	Seminar on Financial service and Cooperation for Developing Countries.	1	البرنامج الصيني المتعدد لتدريب الموارد البشرية	الصين	2017/6/22-6/2
5.	Basic software Application Technology for Asian and European	2	الحكومة الصينية	الصين	2017/7/11-6/12
6.	Public Finance Management.	2	برنامج التدريب الهولندي	هولندا مصر	2017/9/22-9/18 2017/10/26-10/22
7.	تحليل سياسة المالية العامة.	1	صندوق النقد الدولي	الكويت	2017/10/19-10/8
8.	تقوية مؤسسات الموازنة.	1	صندوق النقد الدولي	الكويت	2017/10/26-10/22
9.	سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي.	1	صندوق النقد الدولي	الكويت	2017/11/23-11/12

آلية إعداد الموازنة العامة

حقق الأردن تقدماً ملموساً في مجال إعداد الموازنة وإدارتها وفقاً لأحدث الممارسات والتصنيفات الدولية وبما يتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية والمالية المحلية، حيث تم إدخال التحسينات على أسلوب إعداد الموازنة العامة وتصنيف النفقات والإيرادات، وتم البدء بتطبيق منهجية جديدة لربط الموازنة بالتخطيط الاستراتيجي وتبني مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج ضمن إطار مالي متوسط المدى اعتباراً من عام 2008، وكذلك تم إعداد وإصدار قانون جديد لتنظيم الموازنة العامة في الأردن بدلاً من القانون السابق لسنة 1962 لتصبح عملية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة تعتمد على التخطيط المالي المستقبلي الذي يأخذ بعين الاعتبار الأهداف والأولويات الوطنية.

وبموجب المفهوم الجديد للموازنة الموجهة بالنتائج فقد قامت الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتحديد رؤيتها ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية وبرامجها ومشاريعها ومؤشرات قياس الأداء على مستوى الأهداف الاستراتيجية والبرامج على أن تكون هذه الأهداف واضحة ومحددة وقابلة للقياس وواقعية ومحددة بوقت وأن تكون منسجمة مع رؤية الوزارة أو الدائرة الحكومية.

كما تم تطبيق إطار الموازنة متوسط المدى للارتقاء بآلية إعداد الموازنة العامة بحيث أصبح يغطي هذا الإطار ثلاث سنوات بدلاً من سنة واحدة لجميع بنود الإيرادات والنفقات بما يمكّن الحكومة من رسم السياسة المالية وبناء الموازنة العامة للدولة ضمن رؤية مالية واضحة لتحقيق وضع مالي سليم بالإضافة إلى اعتماد خارطة حسابات جديدة تتوافق مع المعايير الدولية حيث تتضمن هذه الخارطة تصنيفات متعددة جغرافية ووظيفية واقتصادية وتنظيمية وتمويلية وبرامج تساعد الإدارة المالية على توفير تقارير تحليلية شاملة تلبي احتياجات الجهات الرسمية والخاصة.

وتجدر الإشارة الى انه طرأ العديد من التطورات على الجدول الزمني السنوي لإعداد الموازنة العامة الذي يمكن ايجازه على النحو التالي:

الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة

التاريخ	الإجراء	الجهة المسؤولة
نيسان	مراجعة السقوف الأولية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمحافظات، وتحديث المؤشرات الاقتصادية الكلية.	دائرة الموازنة العامة
منتصف أيار	الطلب من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمجالس التنفيذية للمحافظات تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط بموجب تعميم صادر عن دولة رئيس الوزراء متضمناً اعتماد سقوف جزئية أولية لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية ومحافظة.	دائرة الموازنة العامة
منتصف تموز	قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط . وقيام المجالس التنفيذية في المحافظات بتزويد مجالس المحافظات بمشاريع موازنت المحافظات للمدى المتوسط.	كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمجالس التنفيذية للمحافظات
منتصف آب	قيام مجالس المحافظات بإقرار مشاريع موازنت المحافظات المحال إليها من المجالس التنفيذية للمحافظات وتزويد دائرة الموازنة العامة والوزارات والدوائر الحكومية بها.	مجالس المحافظات
منتصف ايلول	قيام دائرة الموازنة العامة بإدراج المشاريع الرأسمالية الجديدة للمحافظات ضمن مشاريع موازنت الوزارات والدوائر الحكومية والانتها من دراسة مشروعات موازنت الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية واعداد اطار انفاق متوسط المدى للوزارات والدوائر الحكومية	دائرة الموازنة العامة
نهاية ايلول	اعداد بلاغ الموازنة العامة متضمناً تحديد السقف الكلي للإنفاق العام والسقوف الجزئية لنفقات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بحيث يشمل السقف الجزئي للوزارات والدوائر الحكومية على سقوف موازنت المحافظات.	دائرة الموازنة العامة
مطلع تشرين الاول	اصدار بلاغ الموازنة العامة بعد اقراره.	رئاسة الوزراء
منتصف تشرين الاول	قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط في ضوء بلاغ الموازنة متضمنة المشاريع الرأسمالية الجديدة للمحافظات.	كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية
نهاية تشرين الاول	اعداد الملامح والابعاد الرئيسية لمشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنت الوحدات الحكومية وعرضهما على المجلس الاستشاري للموازنة لمناقشتها و اجراء أي تعديلات عليهما.	دائرة الموازنة العامة المجلس الاستشاري للموازنة العامة
منتصف تشرين الثاني	تقديم مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنت الوحدات الحكومية لمجلس الوزراء لمناقشتها و اقرارها بعد اجراء التعديلات المطلوبة.	دائرة الموازنة العامة مجلس الوزراء
نهاية تشرين الثاني	تقديم مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنت الوحدات الحكومية الى مجلس الامة.	رئاسة الوزراء
كانون اول	مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنت الوحدات الحكومية وإقرارها تمهيداً لصدور الإرادة الملكية السامية بالمصادقة عليهما.	مجلس الأمة

التطلعات المستقبلية

أولاً: المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة من خلال العمل على ما يلي :

- الحفاظ على مستوى أمن لعجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- تخفيض الدعم المقدم للوحدات الحكومية بشكل تدريجي .
- المساهمة في توجيه وضبط الإنفاق العام وتوجيهه وفقاً للأولويات الوطنية.

ثانياً : تطوير نهج اعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وتعزيز مبادئ الشفافية ومواكبة أفضل الممارسات والمفاهيم العالمية المعاصرة في إدارتها وذلك من خلال العمل على :

- تعميق تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج.
- إيلاء المزيد من الاهتمام بالجانب التحليلي للإنفاق العام.
- تحسين موقع الاردن عالمياً في مجال شفافية الموازنة.

ثالثاً: المساهمة في ضبط التوظيف بما يسهم بالاستخدام الكفؤ للموارد المالية من خلال العمل على:

- ضبط التوظيف بحيث يكون على أساس الاحتياجات الفعلية للدوائر الحكومية.

رابعاً : تعزيز القدرات المؤسسية للارتقاء بمستوى أداء الدائرة من خلال :

- تحسين الخدمات.
- رفع كفاءة الموارد البشرية .
- تحسين بيئة العمل الداخلية.
- دعم ثقافة الإبداع والابتكار في الدائرة.

مفاهيم مستخدمة

- الدائرة الحكومية : أي وزارة أو دائرة أو سلطة أو هيئة عامة تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للدولة.
- الوحدة الحكومية : أي هيئة أو مؤسسة رسمية عامة أو سلطة أو مؤسسة عامة مستقلة مالياً أو إدارياً تدخل موازنتها ضمن موازنات الوحدات الحكومية.
- الموازنة العامة : خطة الحكومة لسنة مالية مقبلة لتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة ضمن إطار مالي متوسط المدى.
- السنة المالية : السنة التي تبدأ في اليوم الأول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة ذاتها.
- الإيرادات : جميع الضرائب والرسوم والعوائد والأرباح والفوائد والمنح وأي أموال أخرى ترد للخزينة العامة أو لأي وحدة حكومية.
- النفقات : المبالغ المخصصة للدوائر الحكومية والوحدات الحكومية لتمويل بنود نفقاتها الجارية والرأسمالية كافة حسب قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية.
- النتائج المنتظرة : المنافع المتوقع تحقيقها من النفقات العامة.
- الإطار المالي متوسط المدى : الخطة المالية للحكومة وسياستها خلال المدى المتوسط لسنة الموازنة وسنتين تأشيريتين والمستندة الى توقعات الاقتصاد الوطني والمبنيّة على عدد من المرتكزات والفرصيات وتوقعات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.
- إطار الإنفاق متوسط المدى : الخطة التفصيلية للنفقات المتوقعة للدوائر والوحدات الحكومية خلال المدى المتوسط لسنة الموازنة وسنتين تأشيريتين.
- جدول التشكيلات : مجموعة الوظائف والفئات والدرجات والرواتب المحددة لكل منها في نظام تشكيلات الوظائف الصادر بمقتضى قانون الموازنة العامة أو قانون موازنات الوحدات الحكومية أو موازنة أي من الدوائر الأخرى.
- خارطة الحسابات : مجموعة من التصنيفات المتسقة والمناسبة لمعاملات النظام المالي الحكومي تتضمن التصنيف الوظيفي والاقتصادي والتنظيمي والبرامجي والتمويلي والجغرافي للبيانات المالية الحكومية.
- الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي وموازنة الطفل : الموازنة التي تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الطفل والمرأة وتتضمن المخصصات اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات.
- نظام ادارة المعلومات المالية : نظام مالي محاسبي وإداري حكومي محوسب متكامل يربط الوزارات والدوائر الحكومية مالياً مع وزارة المالية .
- GFMIS : الحكومية

الملحق الإحصائي

جدول رقم (1)
خلاصة الموازنة العامة للسنة المالية 2017

بالآلاف دينار

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان	المبلغ
	الإيرادات		النفقات	
7,342,000	الإيرادات المحلية	7,595,675	النفقات الجارية	
5,201,000	الإيرادات الضريبية	2,072,092	الجهاز المدني	
2,141,000	الإيرادات غير الضريبية	2,325,100	الجهاز العسكري	
		3,198,483	النفقات الأخرى منها :	
777,000	المنح الخارجية	1,290,000	التقاعد والتعويضات	
		985,000	فوائد الدين العام	
		180,000	دعم المواد التموينية	
		119,983	دعم الوحدات الحكومية	
		100,000	المعالجات الطبية	
		72,000	دعم الجامعات الأردنية الحكومية	
		91,500	المعونة النقدية المتكررة	
		360,000	تسديد التزامات سابقة	
		1,216,860	النفقات الرأسمالية	
		466,801	مشاريع مستمرة	
		544,853	مشاريع قيد التنفيذ	
		205,206	مشاريع جديدة	
8,119,000	مجموع الإيرادات العامة	8,812,535	مجموع النفقات العامة	
693,535	عجز الموازنة			
موازنة التمويل				
المبلغ	المصادر*	المبلغ	الاستخدامات	المبلغ
18,325	القروض الخارجية لتمويل مشاريع رأسمالية	693,535	تسديد عجز الموازنة	
578,890	قروض مؤسسات دولية لدعم الموازنة	713,877	تسديد أقساط القروض الخارجية المستحقة	
4,475,197	القروض الداخلية	80,000	إطفاء سندات دين للبنك المركزي	
		3,585,000	إطفاءات الدين الداخلي	
5,072,412	المجموع	5,072,412	المجموع	

* تتضمن اصدار صكوك تمويل اسلامية استناداً لقانون صكوك التمويل الاسلامي رقم (30) لسنة 2012

جدول رقم (2)
 خلاصة التصنيف الوظيفي للنفقات العامة المقدرة حسب الأقسام الوظيفية للسنة المالية 2017

بالدينار

الرمز	القسم الوظيفي	النفقات الجارية	النفقات الرأسمالية	المجموع
701	الخدمات العمومية العامة	1,469,475,000	61,052,000	1,530,527,000
702	الدفاع	1,095,600,000	44,000,000	1,139,600,000
703	النظام العام وشؤون السلامة العامة	1,109,201,000	87,446,000	1,196,647,000
704	الشؤون الاقتصادية	142,920,000	444,174,000	587,094,000
705	حماية البيئة	2,270,000	21,885,000	24,155,000
706	الاسكان ومرافق المجتمع	24,620,000	272,705,000	297,325,000
707	الصحة	730,469,000	104,051,000	834,520,000
708	الشؤون الدينية والثقافية	129,572,000	53,866,000	183,438,000
709	التعليم	925,844,000	113,550,000	1,039,394,000
710	الحماية الاجتماعية	1,965,705,000	14,132,000	1,979,837,000
	المجموع	7,595,675,000	1,216,860,000	8,812,535,000

جدول رقم (3)
اجمالي النفقات الرأسمالية موزعة حسب المحافظات للسنة المالية 2017

بالدينار

النفقات الرأسمالية	المحافظة	
442,950,144	المستوى الوطني	11
91,210,433	محافظة اربد	21
46,569,250	محافظة المفرق	22
39,307,310	محافظة جرش	23
48,450,000	محافظة عجلون	24
122,398,550	محافظة العاصمة	31
71,823,530	محافظة البلقاء	32
69,808,867	محافظة الزرقاء	33
42,538,791	محافظة مادبا	34
54,753,677	محافظة الكرك	41
77,471,600	محافظة معان	42
41,628,100	محافظة الطفيلة	43
67,949,748	محافظة العقبة	44
1,216,860,000	المجموع	

تطور اداء الموازنة العامة ومؤشرات الملاءة المالية للسنوات 2012-2017

البيان	فعلی	فعلی	فعلی	فعلی	فعلی	فعلی
	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الايادات المحلية	4,726.9	5,119.8	6,031.1	5,910.1	6,233.8	6,717.6
المنح الخارجية	327.3	639.1	1,236.5	886.3	835.9	707.7
مجموع الايرادات العامة	5,054.2	5,758.9	7,267.6	6,796.4	7,069.7	7,425.3
التفقات الجارية	6,202.8	6,056.1	6,713.6	6,624.5	6,919.4	7,113.0
التفقات الرأسمالية	675.4	1,021.0	1,137.5	1,098.4	1,029.3	1,060.2
مجموع التفقات العامة	6,878.2	7,077.2	7,851.1	7,722.9	7,948.6	8,173.2
عجز الموازنة العامة						
بعد المنح	1,824.0-	1,318.2-	583.5-	926.5-	878.9-	747.9-
قبل المنح	2,151.3-	1,957.3-	1,820.0-	1,812.8-	1,714.8-	1,455.6-
عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج						
بعد المنح	- 8.3%	- 5.5%	- 2.3%	- 3.5%	- 3.2%	- 2.6%
قبل المنح	- 9.8%	- 8.2%	- 7.2%	- 6.8%	- 6.2%	- 5.1%
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	21,965.5	23,851.6	25,437.1	26,637.4	27,444.8	28,600.0
مؤشرات الملاءة المالية						
نسبة الايرادات العامة للناتج	23.0%	24.1%	28.6%	25.5%	25.8%	26.0%
نسبة الايرادات المحلية للناتج	21.5%	21.5%	23.7%	22.2%	22.7%	23.5%
نسبة المنح الخارجية للناتج	1.5%	2.7%	4.9%	3.3%	3.0%	2.5%
نسبة التفقات العامة للناتج	31.3%	29.7%	30.9%	29.0%	29.0%	28.6%
نسبة التفقات الجارية للناتج	28.2%	25.4%	26.4%	24.9%	25.2%	24.9%
نسبة التفقات الرأسمالية للناتج	3.1%	4.3%	4.5%	4.1%	3.8%	3.7%
نسبة التفقات الرأسمالية للتفقات العامة	9.8%	14.4%	14.5%	14.2%	12.9%	13.0%
تغطية الايرادات المحلية للتفقات العامة	68.7%	72.3%	76.8%	76.5%	78.4%	82.2%
تغطية الايرادات المحلية للتفقات الجارية	76.2%	84.5%	89.8%	89.2%	90.1%	94.4%

جدول رقم (5)
المخصصات المقدرة للإناث موزعة حسب الفصول للسنوات 2016-2017

بالآلاف دينار

2017	2016	الفصل	
		رقمه	عنوانه
10,937	9,967	101	الديوان الملكي الهاشمي
5,313	5,053	201	مجلس الأمة
1,247	1,114	301	رئاسة الوزراء
378	274	302	رئاسة الوزراء/ديوان التشريع والرأي
328	275	303	دائرة الشراء الموحد
552	519	304	رئاسة الوزراء/وكالة الأنباء الأردنية
0	241	350	ديوان المظالم
1,865	1,824	401	ديوان المحاسبة
446	387	501	وزارة تطوير القطاع العام
1,044	954	601	ديوان الخدمة المدنية
1,298	887	702	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية
107,678	126,833	802	الخدمات الطبية الملكية
496	465	901	المركز الجغرافي الملكي الأردني
9,484	9,821	1001	وزارة الداخلية
40,602	37,405	1003	وزارة الداخلية / الأمن العام
8,408	7,944	1004	وزارة الداخلية/ الدفاع المدني
30,648	26,696	1101	وزارة العدل
0	0	1110	المجلس القضائي
8,761	6,711	1201	دائرة قاضي القضاة
11,882	11,231	1301	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين
1,069	1,507	1401	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين / دائرة الشؤون الفلسطينية
1,051,900	964,684	1501	وزارة المالية
356	347	1502	وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة
6,852	1,290	1503	وزارة المالية/ الجمارك الأردنية
4,718	4,674	1504	وزارة المالية/دائرة الأراضي والمساحة
380	412	1505	وزارة المالية/ دائرة اللوازم العامة
4,976	4,702	1506	وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
13,960	9,908	1601	وزارة الصناعة والتجارة والتموين
678	443	1602	وزارة الصناعة والتجارة والتموين/دائرة مراقبة الشركات
7,428	7,175	1701	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط
2,520	2,379	1702	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ دائرة الإحصاءات العامة
3,847	4,115	1801	وزارة السياحة والآثار
1,939	1,657	1802	وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة
73,713	62,693	1901	وزارة الشؤون البلدية
2,416	2,448	2001	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
20,302	21,237	2101	وزارة الأشغال العامة والإسكان
724	680	2102	وزارة الأشغال العامة والإسكان / دائرة العطاءات الحكومية
11,370	11,376	2201	وزارة الزراعة
625	628	2301	وزارة المياه والري
1,539	1,461	2302	وزارة المياه والري/سلطة وادي الأردن
569	517	2401	وزارة البيئة
505,139	524,779	2501	وزارة التربية والتعليم
59,470	59,801	2601	وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
318,166	340,844	2701	وزارة الصحة
58,141	58,470	2801	وزارة التنمية الاجتماعية
6,417	6,222	2901	وزارة العمل
2,604	2,616	3001	وزارة الثقافة
396	387	3003	وزارة الثقافة/دائرة المكتبة الوطنية
7,122	0	3050	وزارة الشباب
16,068	16,982	3101	وزارة النقل
205	208	3103	وزارة النقل/ دائرة الأرصاد الجوية
6,228	6,295	3201	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
2,433,204	2,369,538		المجموع

جدول رقم (6)
المخصصات المقدرة للطفل موزعة حسب الفصول للسنوات 2016 - 2017

بالالف دينار

2017	2016	الفصل	
		رقمه	عنوانه
15	5	1101	وزارة العدل
50,391	48,393	1501	وزارة المالية
2,760	2,284	1701	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط
23,552	26,699	2101	وزارة الأشغال العامة والاسكان
865,424	898,372	2501	وزارة التربية والتعليم
201,322	202,330	2701	وزارة الصحة
71,179	69,323	2801	وزارة التنمية الاجتماعية
300	250	2901	وزارة العمل
11,214	0	3050	وزارة الشباب
1,226,157	1,247,656		المجموع

جدول رقم (7)
الخلاصة المجمعة لموازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2017

بالدينار

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
	النفقات		الإيرادات
1,375,961,000	النفقات الجارية	1,108,068,000	إيرادات بيع السلع والخدمات
70,501,000	تعويضات العاملين	409,623,000	إيرادات دخل الملكية
11,205,000	استخدام السلع والخدمات	501,556,000	الإيرادات المختلفة
154,742,000	فوائد القروض الداخلية والخارجية	166,568,000	دعم حكومي
53,425,000	النفقات الأخرى	30,321,000	المنح الخارجية
	النفقات الرأسمالية	586,698,000	
	تمويل داخلي *	419,432,000	
	دعم حكومي	31,191,000	
	قروض خارجية	82,650,000	
	منح خارجية	53,425,000	
1,665,834,000	مجموع النفقات	1,694,766,000	مجموع الإيرادات
28,932,000			صافي العجز قبل التمويل
موازنة التمويل المجمعة			
المبلغ	المصادر**	المبلغ	الإستخدامات
284,829,500	مجموع الوفر قبل التمويل	313,761,500	مجموع العجز قبل التمويل
82,650,000	القروض الخارجية لتمويل مشاريع رأسمالية	671,213,000	تسديد أقساط القروض الداخلية المستحقة
819,354,000	مسحوبات القروض الداخلية	64,843,000	تسديد أقساط القروض الخارجية المستحقة
388,455,000	استخدام احتياطات لتسديد التزامات	121,526,000	تحويل فائض الوحدات الحكومية للخرينة
6,072,500	مطالبات غير مسددة	406,558,100	احتياطات لتسديد التزامات
10,000,000	أخرى	13,459,400	أخرى
1,591,361,000	مجموع المصادر	1,591,361,000	المجموع

* تشمل النفقات الرأسمالية الممولة من الإيرادات الذاتية و/أو الإحتياطيات و/أو القروض الداخلية

** تتضمن إصدار صكوك تمويل إسلامية إستنادا لقانون صكوك التمويل الإسلامي رقم (30) لسنة 2012.

جدول رقم (9)

إجمالي الوظائف حسب نظام الخدمة المدنية والأنظمة الخاصة في الوزارات والدوائر الحكومية لسنة 2017

رقمه	الفصل	العدد لسنة 2016	الاحداثات		الغاء		النقل		نقل نظام خدمة مدنية / خاص		العدد لسنة 2017
			جديدة	* تعبا بالنقل	** نقل	شواغر	(-)	(+)	(-)	(+)	
أ- حسب نظام الخدمة المدنية											
0101	الديوان الملكي الهاشمي	273	0	0	0	0	0	0	0	1	274
0201	مجلس الأمة	952	16	1	0	0	5	0	0	0	964
0301	رئاسة الوزراء	336	17	0	0	6	4	8	0	0	351
0302	رئاسة الوزراء / ديوان التشريع والرأي	77	2	0	0	1	0	0	0	0	78
0303	دائرة الشراء الموحد	76	10	0	0	2	0	2	0	0	86
0304	رئاسة الوزراء / وكالة الأنباء الأردنية	333	3	0	0	15	0	0	0	0	321
0350	ديوان المظالم	67	0	0	0	5	62	0	0	0	0
0401	ديوان المحاسبة	731	20	0	0	21	0	1	1	0	730
0501	وزارة تطوير القطاع العام	125	5	2	0	2	0	3	0	0	133
0601	ديوان الخدمة المدنية	379	7	1	0	0	1	12	0	0	398
0702	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	141	3	0	2	1	2	2	0	0	141
0901	المركز الجغرافي الملكي الأردني	234	4	1	0	8	0	1	0	0	232
1001	وزارة الداخلية	1,679	65	0	0	53	0	9	0	0	1,700
1002	وزارة الداخلية / دائرة الأحوال المدنية والجوازات	1,187	206	1	1	35	1	5	3	0	1,360
1101	وزارة العدل	4,493	90	8	0	23	0	22	0	0	4,590
1201	دائرة قاضي القضاة	1,181	155	0	0	13	0	0	0	0	1,323
1301	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين	397	6	0	0	5	0	0	0	0	398
1401	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين / دائرة الشؤون الفلسطينية	138	5	0	0	3	0	0	0	0	140
1501	وزارة المالية	1,278	42	0	1	41	0	0	0	0	1,278
1502	وزارة المالية / دائرة الموازنة العامة	144	0	0	0	1	0	1	1	0	143
1503	وزارة المالية / الجمارك الأردنية	2,991	200	0	0	38	0	1	0	0	3,154
1504	وزارة المالية / دائرة الأراضي والمساحة	1,559	65	2	0	70	0	5	1	0	1,560
1505	وزارة المالية / دائرة اللوازم العامة	111	11	0	0	3	0	0	0	0	119
1506	وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	1,546	30	0	0	21	0	1	0	0	1,556
1601	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	947	40	8	0	20	0	8	3	0	980
1602	وزارة الصناعة والتجارة والتموين / دائرة مراقبة الشركات	198	5	0	0	6	0	4	1	0	200
1701	وزارة التخطيط والتعاون الدولي / المجلس القومي للتخطيط	234	14	0	0	16	0	0	1	0	231
1702	وزارة التخطيط والتعاون الدولي / دائرة الإحصاءات العامة	765	8	0	0	8	0	0	0	0	765
1801	وزارة السياحة والآثار	381	22	0	1	3	0	0	0	0	399
1802	وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة	1,023	23	0	0	6	0	0	0	0	1,040
1901	وزارة الشؤون البلدية	913	0	0	0	17	0	0	0	0	896
2001	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	814	23	1	0	71	0	2	0	0	769
2101	وزارة الأشغال العامة والإسكان	6,740	45	1	1	28	1	4	2	0	6,759
2102	وزارة الأشغال العامة والإسكان / دائرة العطاءات الحكومية	109	13	0	0	5	0	0	0	0	115
2201	وزارة الزراعة	7,992	5	3	8	279	0	5	8	0	7,710
2301	وزارة المياه والري	184	17	3	5	2	0	0	0	0	197
2302	وزارة المياه والري / سلطة وادي الأردن	1,760	55	1	75	10	1	3	0	0	1,728
2401	وزارة البيئة	255	52	3	6	0	0	1	0	0	305
2501	وزارة التربية والتعليم	107,892	2000	3	3500	37	3	4	58	0	106,304
2601	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	294	9	0	20	0	0	1	0	0	284
2701	وزارة الصحة	35,421	1000	1	1114	9	1	2	11	0	35,290
2801	وزارة التنمية الاجتماعية	2,980	50	0	50	0	0	2	0	0	2,982
2901	وزارة العمل	806	31	0	34	0	0	5	3	0	805
3001	وزارة الثقافة	380	12	1	7	1	1	5	3	0	387
3003	وزارة الثقافة / دائرة المكتبة الوطنية	106	8	0	0	0	0	0	2	0	112
3050	وزارة الشباب	0	46	1858	0	0	0	7	1	0	1,910
3101	وزارة النقل	137	2	0	3	2	0	0	0	0	134
3103	وزارة النقل / دائرة الأرصاد الجوية	239	5	0	6	0	0	0	0	0	238
3201	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	1,291	20	0	446	2	0	0	7	0	856
المجموع		192,289	4,467	1,899	6,092	139	1,899	123	123	1	192,425
ب- حسب الأنظمة الخاصة											
0101	الديوان الملكي الهاشمي	21	2	0	0	0	0	0	0	1	22
1101	وزارة العدل	1,035	71	0	0	0	0	0	0	0	1,106
1201	دائرة قاضي القضاة	241	40	0	0	0	0	0	0	0	281
1301	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين	323	5	0	0	0	0	0	0	0	328
المجموع		1,620	118	0	0	0	0	0	0	1	1,737
الإجمالي		193,909	4,585	1,899	6,092	139	1,899	123	123	1	194,162

* المنقولين من الوحدات الحكومية إلى الوزارات والدوائر الحكومية.
** المنقولين من الوزارات والدوائر الحكومية إلى الوحدات الحكومية.

جدول رقم (10)
إجمالي الوظائف حسب نظام الخدمة المدنية والأنظمة الخاصة في الوحدات الحكومية لسنة 2017

العدد لسنة 2017	نقل نظام خدمة مدنية خاص /		النقل		الغاء		الاحداثات		العدد لسنة 2016	الفصل	الرقم
	(+)	(-)	(+)	(-)	شواغر	** نقل	تعباً * بالنقل	جديدة			
أ- حسب نظام الخدمة المدنية											
4823	0	0	0	0	1541	7	18	80	6273	سلطة المياه	8102
708	0	0	1	0	19	0	0	8	718	مؤسسة سكة حديد العقبة	8104
432	0	0	0	0	23	0	0	11	444	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري	8105
1418	0	0	0	0	23	13	0	10	1444	المؤسسة الاستهلاكية المدنية	8109
1525	0	0	0	0	74	1	0	80	1520	مؤسسة التدريب المهني	8110
9008	0	0	1	0	56	4	8	253	8806	وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	8111
206	0	0	0	0	6	0	0	8	204	الخط الحديدي الحجازي الأردني	8114
66	0	0	1	0	2	1	2	5	61	صندوق توفير البريد	8115
53	0	0	0	0	1	0	0	9	45	مجمع اللغة العربية الأردني	8116
75	0	0	0	0	5	0	0	0	80	معهد الإدارة العامة	8117
394	0	0	4	0	9	0	0	8	391	صندوق المعونة الوطنية	8120
156	0	0	0	0	5	0	1	10	150	صندوق التنمية والتشغيل	8122
591	0	0	0	0	1	2	1	40	553	مؤسسة المصافات والمقاييس	8124
211	0	0	0	0	0	1	0	15	197	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	8126
1570	0	0	1	1	42	1	0	0	1613	مؤسسة الإذاعة والتلفزيون	8127
187	0	0	0	0	7	1	5	1	189	المؤسسة التعاونية الأردنية	8128
733	0	0	0	0	3	0	2	0	734	سلطة إقليم البترا التنموي السياحي	8129
179	0	0	1	1	2	0	1	8	172	هيئة تنظيم النقل البري	8131
268	0	0	3	0	3	0	1	18	249	هيئة الطاقة الذرية الأردنية	8133
0	0	0	0	1	78	1860	0	0	1939	المجلس الأعلى للشباب	8134
79	0	0	0	0	0	0	0	6	73	الهيئة البحرية الأردنية	8136
46	0	0	0	0	0	0	0	2	44	الصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية والرياضية	8138
268	0	0	0	1	2	0	0	33	238	مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني	8140
767	0	0	1	0	17	1	9	34	741	المؤسسة العامة للغذاء والدواء	8141
173	0	0	0	0	2	0	0	6	169	هيئة الأوراق المالية	8143
2191	0	0	0	3	24	2	6	15	2199	سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة	8144
104	0	0	0	0	3	1	0	20	88	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية	8146
0	0	0	0	156	5	0	0	0	161	هيئة مكافحة الفساد	8150
455	0	0	0	1	14	0	5	14	451	هيئة تنظيم الطيران المدني	8151
17	0	0	0	0	1	0	0	0	18	المجلس الصحي العالي	8152
187	0	0	0	0	0	0	0	11	176	دائرة الافتاء العام	8153
93	0	0	0	0	0	0	0	5	88	مركز إيداع الأوراق المالية	8158
1150	0	0	0	0	59	0	0	33	1176	شركة تطوير العقبة ***	8160
79	0	0	0	0	1	0	0	3	77	هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها	8163
58	0	0	0	0	1	0	0	1	58	متحف الأردن	8165
33	0	0	0	0	6	0	0	4	35	المجلس الاقتصادي والاجتماعي	8168
861	0	0	0	1	0	0	0	15	847	مستشفى الأمير حمزة	8170
63	0	0	0	0	0	0	0	0	63	المحكمة الدستورية	8173
46	0	0	0	0	2	0	0	2	46	صندوق دعم البحث العلمي	8174
123	0	0	0	4	1	2	1	4	125	المجلس الاعلى لشؤون الأشخاص المعوقين	8175
117	0	0	0	0	0	0	8	7	102	الهيئة المستقلة للانتخاب	8176
34	0	0	0	1	0	0	0	4	31	صندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني	8177
67	0	0	0	0	0	0	1	0	66	المجلس الطبي الأردني	8178
225	0	0	0	0	4	0	0	0	229	هيئة الاستثمار	8179
431	0	0	1	1	3	1	0	20	415	هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن	8180
116	0	0	0	0	4	0	0	0	120	هيئة الاعلام	8181
255	0	0	156	0	0	0	66	33	0	هيئة النزاهة ومكافحة الفساد	8182
371	0	0	0	0	9	0	0	2	378	بنك تنمية المدن والقرى	9001
1566	0	0	1	0	38	0	1	176	1426	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	9002
157	0	0	0	0	12	0	0	36	133	صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي	9003
103	0	0	0	0	1	0	1	1	102	مؤسسة استثمار الموارد الوطنية وتنميتها	9004
513	0	0	0	0	5	1	1	8	510	مؤسسة الاقراض الزراعي	9005
248	0	0	0	0	7	0	1	0	254	مؤسسة تنمية اموال الايتام	9006
28	0	0	0	0	0	0	0	0	28	المجلس التمريضي الاردني	9007
23	0	0	0	0	7	0	0	8	22	الهيئة الهاشمية للمصابين العسكريين	9008
57	0	0	0	0	0	0	0	7	50	صندوق الحج	9009
27	0	0	0	0	0	0	0	27	0	صندوق تسليف النفقة	9010
33734	0	0	171	171	2128	1899	139	1101	36521	المجموع	
ب- حسب الأنظمة الخاصة											
15	0	0	0	0	0	0	0	0	15	المحكمة الدستورية	8173
15	0	0	0	0	0	0	0	0	15	المجموع	
33749	0	0	171	171	2128	1899	139	1101	36536	الإجمالي	

* المنقولين من الوزارات والدوائر الحكومية الى الوحدات الحكومية.
** المنقولين من الوحدات الحكومية الى الوزارات والدوائر الحكومية.
*** تمثل موظفي مؤسسة الموانئ.